

على ماذا تراهن القوي الدولية والإقليمية في سورية؟ لماذا خسرت القوي الديمقراطية المعركة في سورية وغيرها من بلدان الربيع العربي؟ هل هزمت المعارضة السورية إلى غير عودة؟ هل يمكن تاهيل بشار الأسد؟ هذه الأسئلة وغيرها، محور مطالعة برهان غليون الموسعة التالية

# القضية السورية في مواجهة الرهانات الدولية لماذا لن يستفيد الأسد؟

برهان غليون

1- نهاية الشرق الأوسط القديم  
يشكل إخفاق سياسات الغرب في الشرق الأوسط الحدث الأبرز لهذا العقد. خسر الغرب أو هو على وشك أن يخسر كل رهاناته في المنطقة، فبدل نجاحه في ما أطلق عليه المثقفون والسياسة الأميركية بناء الأمة التي افترضوا غيابها، في العالم العربي، قوّضت التدخلات الأميركية في العراق وفي أفغانستان هياكل الدولة، ومزّقت النسيج الاجتماعي في البلدين، وأطلقت العنان لتنامي حركات التطرف الطائفية، ومعها سياسات الإرهاب، والى حكم كابول إلى حركة طالبان. وانتهت سياسة احتواء إيران الخمينية التي عمل عليها الغرب عقوداً طويلة إلى اجتياح مليشيات إيران معظم أقطار المشرق، وإلى زعزعة استقرار بلدان الخليج الغنية التي لم يتردد بعضها في البحث عن الحماية في كنف تل أبيب المفترض أنها عدوة تاريخية لها. وبدل أن تؤدّي سياسة العقوبات الطويلة وغير الناجعة إلى كسر شوكة النظام الإيراني، أخرجت المارد النووي من عباءة المرشد، لتضع المنطقة أمام احتمال سباق تسلح نووي يستنزف قدراتها، ويهدد بزجّها في أتون محرقة لا ينبغي الاستهانة باحتمالاتها.

ولم تحقّق واشنطن في تطبيق حل الدولتين لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي سخم حياة شعوب المنطقة أكثر من قرن فحسب، ولكنها أخفقت أيضاً في ثني تل أبيب عن استكمال مشروع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية لقطع الطريق على أي أمل بقيام دولة فلسطينية في المستقبل. وبعد فشل ما سُمّي التحالف العربي أو الدولي لإنهاء الحرب الكارثية في اليمن، تفاقم الصراع واتسعت رقعته وأثاره الكارثية. وهذا هو الوضع أيضاً في معظم مناطق أفريقيا شمال وجنوب الصحراء التي تنخرها الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية والخارجية تحت أنظار الدول الغربية، وأحياناً بمساعدتها ورعايتها. وأحدث هذه الإخفاقات تصدّع الهدنة في لبنان أمام تصميم مليشيا حزب الله على تقويض سلطة الدولة والقانون، لتجنب انتصارها المسألة في قضية الانفجار الكبير الذي دمر مرفأ بيروت والأحياء المحيطة به. وبموازاة هذه الإخفاقات، تزايدت المخاطر من تحدي الصين الصاعدة الهيمنة الغربية، الأميركية خاصة، على السياسة والعلاقات الدولية. وشيخاً فشيخاً، تبدلت الأولويات الاستراتيجية، ووجدت واشنطن أن صلحتها تكمن في تقليص إنفاقها على حفظ نفوذها في الشرق الأوسط لتوجيه موارد أكبر، عسكرية وسياسية وتقنية، لمواجهة الخطر الصيني والأسويوي المتنامي في العالم. وهذا ما ترجم بتخفيض استثماراتها المادية والسياسية فيها، وسحب معظم قواتها وقواعدها العسكرية من منطقتنا وحذفها من قائمة أولوياتها الاستراتيجية.

تحمل هذه التبدلات على الاستراتيجية الغربية مخاطر كبيرة على استقرار منطقة تعيش أصلاً أزمات مزمنة منذ انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية، ودخولها في الفلك الغربي الأوروبي، ثم الأميركي، فتهدت توازناتها وتطلق ديناميكيات صراع متعدد الأطراف بين مكوناتها، كما تخمير شهية الدول الأخرى التي تتصنّد الفرص لورثة مواقع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ومثلما لعب صراع القوى الكبرى على الشرق الأوسط، منذ بداية القرن الماضي، دوراً رئيساً في رسم الخرائط الجيوسياسية للمنطقة، وتحديد ديناميكيات نزاعاتها الداخلية، وإيضاً أشكال وحدود النزاعات المزمّنة فيها، يفكر انحناب الغرب الاستراتيجي من مواقع عديدة كان يسيطر عليها نزاعات وحروب بمقدار ما يخلق من رهانات جديدة، وما ينتج من الظموحات والأطماع لدى الدول الإقليمية الأقر على اقتسام مواقع النفوذ الغربي القديمة. وبمقدار ما يكشف من مواطن اختلال وضعف في بني الدول والبلدان وتوازنات القوى الذاتية فيها، يحول الضعيفة منها إلى فريسة جاهزة وسهلة للطماعين فيها. ولن تتردّد الدول الإقليمية التي حققت قسطاً من التقدّم الصناعي والتقني والعسكري، خصوصاً في الدخول في التنافس على وراثة ما يمكن وراثته من إرث الإمبراطورية الشرق أوسطية الغربية المتهاوية، وفي السعي إلى الحصول على نصيبها منها. ولأن تراجع استثمار الغرب الاستراتيجي في هذه المنطقة التي لا تزال تتمتع، على الرغم من كل شيء، بأهمية استراتيجية، على دون أن يعني تخليها عن مصالحها الكبيرة فيها، تتقاطع فيها، كما هو واضح ووضوح الشمس، الصراعات الإقليمية مع الصراعات



احتجاج ضد النظام السوري في إسطنبول بمناسبة ذكرى الثورة السورية في 13 / 3 / 2021 (الناضول)

روسيا أو إيران أو الصين لأي شرعية أو عمق أيديولوجي أو عاطفي. وهي تخلق مقاومتها عند الشعوب التي تقع ضحيتها في اللحظة ذاتها التي تفرض فيها نفسها، ولا يبقى لها ما يمكنها من الاستمرار سوى استعراض قدراتها على الاستخدام المفرط للعنف وارتكاب المجازر لتأديب معارضيه. فقد الغرب وسوف يستمر في فقد مزيد من نفوذه في العالم، لأنه لم يعد لهذا النفوذ جوانب بناءة تغطي على آثاره السلبية المحتملة. وقد أظهر في تعامله مع ثورات الربيع العربية، والسورية خاصة، افتقاره المتزايد لهذه الجوانب التعويضية. وكما كان لتردده في تقديم الحماية، واسترخاؤه دماء المشرقيين، دور كبير في خسارة هذه الثورات الشعبية رهاناتها، كان لذلك أيضاً دوره في سقوط وهم الرهان على تضامن الغرب لتحقيق الحرية وحقوق الإنسان المنشودة التي كانت قضيته ومصدر هيمنته العالمة الحقيقية.

بالتأكيد، سوف يحتاج الاستقرار في المنطقة زمناً طويلاً، ولن يتحقق إلا باستعادتها الحد الأدنى من استقلالها الجيوسياسي، وتقليص حجم التدخلات الخارجية، سواء كان ذلك في نزاعاتها أو في التسويات المطلوبة لإنهائها، وكذلك بحصول توازنات أكثر استقراراً تعكس توزيع القوى الحقيقي والمهارات والكفاءات والإنجازات الحضارية داخل المنطقة ذاتها.

هذا يعني أن علينا أن ننظر إلى هذا التحول الاستراتيجي من جانبه السلبى فقط، فهو، بمقدار ما يحمل من الأخطار الفعلية التي ينبغي مواجهتها، بقدّم فرصاً جديدة لتطوير قدرات الشعوب المادية والسياسية والأخلاقية للتصدي لها، وإعادة بناء منظوماتها المعرفية والسياسية والاجتماعية على أسس أكثر تماسكاً وفاعلية. وكذلك الأمر فيما يخص العلاقات مع الدول الغربية التي ستبقى، على الرغم من انحسار نفوذها التدريجي في سدة الهيمنة العالمية، عقوداً طويلة مقبلة.

وبالمثل، لا ينبغي أن نتخذ أن ما تسبب في خسارتنا رهاناتنا سوف يساعد الأسد وحلفاءه على تحقيق أهدافهم وفرض مصالحهم بالقوة على حسابنا، فليس من المحتمل أن تكون خسارة طرف ربحاً للطرف الآخر. وما رأى فيه الرئيس الروسي نجاحاً انتخابياً يجدد شرعية الأسد ويبرز إعادة تأهيله لا يرى فيه العالم إلا دليلاً على الإمعان في احتقار الشعب والرأي العام الدولي، والاستهتار بالقيم الإنسانية، وانعدام الأهلية الأخلاقية والفكرية، والفشل الذريع في التجاوب مع أسبق واجبات مسؤول سياسي في السعي إلى تجنب بلاءه الكارثة، والحفاظ على سيادة البلاد واستقلالها ووحدة الشعب وأمنه وازدهار أحواله. وفيما وراء ذلك، لن يقبل أي سياسي يحترم نفسه ومهنته أن يتعامل مع من سعى ببعده ورجليه إلى تدمير بلده وتشريد شعبه والقضاء على مستقبل أبنائه، من أجل كسب سنوات إضافية في السلطة، بعد عشرين عاماً من الحكم المطلق والفاسد إلا كقاتل ومسؤول عن جرائم حرب وإبادة جماعية. وفي اعتقادي، جميع محاولات إعادة تأهيل الأسد اليوم أو غداً سوف تفشل. ببساطة لأنه، أولاً، من دون تغيير في الحكم ونسوية سياسته، وما تتضمنه من تغيير في قواعد ممارسة الحكم وتوزيع السلطات والصلاحيات، حل أي مسألة من المسائل العديدة والمعقدة التي ولدتها الحرب العدمية، وفي مقدمها مسألة بناء الدولة المفككة والمنحلة ذاتها، فلا يوجد اليوم دولة سورية وإنما أجهزة وجيوش ومليشيات أجنبية متصادمة ومتنافسة، ومناطق منزعة بعضها عن بعض، ومفتقرة أي إدارة مدنية جذية.

وثانياً، لأن النظام نفسه لم يعد نظاماً، وإنما تحول شرانم وشيلا وشيكاك مصالح تنهش بعضها بعضاً، كما أبرزت ذلك في الأشهر الماضية قرارات الحزب على أموال وحسابات الآف من الصناعيين ورجال الأعمال، بمن فيهم عديدون من الموالين للنظام، بالإضافة إلى هجرة عشرات الألوف منهم إلى خارج سورية. وثالثاً، لأن الأسد بخطئ عندما يعتقد أنه لا يزال الابن المدلل للغرب بسبب تعاونه أو الحاجة إليه وإلى أجهزته الاستخباراتية في الحرب ضد الإرهاب، بعد أن اكتشف الجميع أن صانع السم شاربه. وأن اعتماده على حماية طهران وتماهيه مع سياساتها سبب إضافي لمقاومة بقاءه.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

هذا ما يعنيه تسليم الدول الغربية بفشل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي اعتمدت عليها للتوصل إلى تسوية سياسية وعدم استبعاد خيار التعامل مع الأسد كأمر واقع وامتحان التعايش معه. لكن بالإضافة إلى ما يمثله هذا الموقف من تكريس للوضع التراجيدي القائم، وما ينطوي عليه من قبول باستمرار الحرب والقوضى والبؤس الإنساني المرتبط بهما أمراً واقعاً أيضاً، يوجّه التسليم يمثل هذا الـ«انتصار» للأسد ونظامه رسالة خطيرة إلى الشعوب والقوى الديمقراطية في العالم أجمع، فشرعنة بقاء الأسد، رسمية كانت أم واقعية، تعني عملياً، شرعنة استخدام الأسلحة الكيميائية وحروب الإبادة والقتل العشوائي، وإزالة كل الخطوط الحمر من أمام الأنظمة الديكتاتورية في حروبها الراهنة والقادمة ضد إرادة التحزّر لدى شعوبها، وفيما وراء ذلك، ضد الشعوب الأخرى. وسيكون التطبيع الذي بدأت تتحدّث عنه بعض الحكومات العربية والأجنبية هدفةً مجانية لا تقدّر بثمن لجميع مجرمي الحرب من الديكتاتوريين القاتمين على رأس ملههم والقادمين، والمرشحين لتكرار حروب الإبادة، وإشعاراً سلبياً من المجتمع الدولي إلى الطمع المفرسة التي تتحكّم بمعظم أقطار الجنوب بأن منطق التشنّد والعنف وضرب الحائط بأي ضغوط عالمية، أو قيم إنسانية، أو موثائق دولية، هو وحده المنطق الناجع لضمان النقاء في الحكم والاستمرار فيه.

2- لماذا لن يستطيع الأسد الاستفادة من تراجع الغرب وانكفائه: لن يكون لانحسار اهتمام الغرب بالشرق الأوسط عواقب سلبية فحسب، فهو، بمقدار ما، يكشف للمشرقيين هشاشة أنظمتهم وبنياتهم ويزعزع استقرار حكوماتهم، يفتح، لا محالة، عيونهم على القصور المستحکم في مؤسساتهم واعتقاداتهم وأساليب تنظيمهم وعملهم وتفكيرهم. ولا بد أن يوظفهم على مخاطر الاستسلام المديد لوهم الحماية الدولية، سواء كانت مرتبطة بالنقطة بقدرة الأمم المتحدة على إلزام الأطراف باحترام موثاقها أو بقدرة الدول المركزية أن تفرض قرارها وتملي إرادتها على الجميع، فهذا لم يعد ممكناً في عالم أصبح، بالفعل، متعدّد الأقطاب.

وعلى الرغم مما يثيره هذا التراجع الغربي من شهية التوسع لدى قوى جديدة تنتظر دورها لتحصد الغنائم، إقليمية كانت أم دولية، فإنه يفتح، في الوقت نفسه، شهية الشعوب المهفورة للانعتاق، وينهي ثقافة الاستسلام والإمعنة التي سيطرت عليها قرونًا، ويغذي النزوع إلى أخذ الأفراد والمجتمعات مصيرهم بأيديهم، والاعتماد على قدراتهم ومبادراتهم. ويعكس الهيمنة الغربية التي لا تستمد قوتها من القدرة العسكرية فحسب، وإنما تتمّ جذورها في العور الاستثنائي الذي لعبته الشعوب الأوروبية في تقدم المدنية والحضارة الحديثة، أي في أسلوب حياتنا الراهن ومخيلتنا وأفكارنا ومشاعرنا أيضاً، تفقّر سيطرة القوى المنافسة مثل

”

**دفعت سورية الثمن الأعلى لتنازع السياسات الدولية والإقليمية**

**ترك الأمور كما هي عليه في سورية والمشرق يعني العيش إلى جانب بركان متفجر لن يتوقف عن قذف حممه**

“

ماضية، وفي دفع بعض منها إلى البحث عن سبيل جديدة للحماية في إسرائيل، و/ أو تبني سياسات راديكالية في التعامل مع المعارضة، والسعي إلى تجريمتها وقتلها.

الخاسر الأكبر في هذا الانقلاب الاستراتيجي كان القوى والحركات الديمقراطية التي راهنت في كل بلدان الشرق الأوسط على موقف قوي للغرب في دعم عملية انتقال سياسي وإصلاح اجتماعي، وفي مواجهة سياسات الإبادة المنظمة للمعارضات القائمة أو الوليدة من نظم تمزّست بالقمع الدموي، وأحكمت بالفعل سيطرتها على الدولة والمجتمع، وحضنت نفسها أمام أي نقد أو احتجاج.

أما في سورية التي دفعت الثمن الأعلى لتنازع السياسات الدولية والإقليمية، فقد شكّل هذا التحول الاستراتيجي نقطة مفصلية في تطور الصراع والمواجهة الداخلية، ووضع مصير الدولة والبلاد والمجتمع أيضاً، بالمعنى الحرفي للكلمة، على كف عفريت.

الدولية مع السعي إلى تهميش النزاعات السياسية والاجتماعية واحتواء القوى المحلية وتشغيلها لحسابها.

هكذا بدل التدخلات العسكرية القديمة التي اتسمت بها السياسات الاستعمارية الكلاسيكية، تنحو الاستراتيجية الراهنة إلى التدخل من خلال إشعال الحروب الداخلية، والتلاعب بالقوى المحلية وتغيير موازين القوى من خلالها. وهذا ما يفرض تقويض ظاهرة الحروب بالوكالة التي لا يقتصر استخدامها اليوم على دول الهيمنة الأقلية، وإنما يأخذ أبعاداً أكبر عند الدول الإقليمية التي تطمح إلى الحلول محلها، واحتلال مواقع نفوذها السابقة، فلا تقل هذه الحروب من التكاليف المادية والبشرية للقوى الدولية والإقليمية المتنازعة فحسب، ولكنها تخفف عنها المسؤولية في الجرائم المرتكبة، كما تساهم في توسيع دائرة انتشارها من دون رادع. والأهم أنها تجعل أغلبها حرباً بلا نهاية، أي حروب مستحيلة وصفريّة، حصيلتها الوحيدة الموت والخسارة المتبادلة. ولا يحسمها، في أفضل الحالات، إلا الإنهياك والخراب المتبادل ومنطق الحد من الخسائر وتوقير التضحيات الإضافية المجانية.

هذا ما حوّل المشرق إلى منطقة زلازل وتصدّعات جيوسياسية وسياسية وثقافية متناسلة، وإلى مسرح لحروب مركبة تتداخل فيها النزاعات الدولية مع النزاعات الإقليمية مع النزاعات السياسية، الأيديولوجية والقومية والطائفية، أي بمعادلات معقدة ومتشابكة، مستعصية على الحل أو تكاد.

وما من شك في أن لهذا الوضع، الاستثنائي في تعقيد، دوراً رئيساً فيما آلت إليه ثورات الربيع العربي التي تحوّلت من انتفاضات سياسية شعبية وسلمية ذات محتوى ديمقراطي وتحزري واضح، في البحرين واليمن والعراق ولبنان وليبيا وسورية، إلى حروب دولية وإقليمية وطائفية وقومية متداخلة. كما كان له أثره الواضح في تلغيم العلاقات العربية الإيرانية والعربية التركية، وفي توتر العلاقات بين دول الخليج وتفكك مجلس التعاون الذي جمعها عقوداً طويلة

## استحالة «تاهيل الأسد»

جميع محاولات إعادة تاهيل بشار الأسد اليوم أو غداً سوف تفشل، ببساطة لأنه من دون تغيير في الحكم ونسوية سياسية، وما تتضمنه من تغيير جذري في قواعد ممارسة الحكم وتوزيع السلطات والصلاحيات في سورية، لا يمكن حل أي مسألة من المسائل العديدة والمعقدة التي ولدتها الحرب العدمية، وفي مقدمها مسألة بناء الدولة المفككة والمنحلة ذاتها، فلا يوجد اليوم دولة في سورية وإنما أجهزة وجيوش ومليشيات أجنبية متصادمة ومتنافسة، ومناطق منزعة بعضها عن بعض، ومفتقرة أي إدارة مدنية جذية.